

التحضر ومشكلاته في الحياة الحضرية مدينة المسيلة أنموذجا

د: بوسكرة عمر، جامعة تيارت- الجزائر.
أ: يحي عبد المالك، جامعة تيارت- الجزائر.

Resume:

L'urbanisation est un processus qui conduit à changer la nature de la construction sociale, ce changement s'accompagne de changements fonctionnels dans différents systèmes sociaux et normes, changements résultant de l'urbanisation et accompagnés d'un certain nombre de problèmes sociaux qui ont rendu la vie difficile. Sur les individus urbains, dont les plus importants sont: l'urbanisation, le trafic, la désintégration de la société urbaine, la pollution.

Mots-clés: urbanisation, changement social, problèmes urbains.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة دراسة ظاهرة التحضر كظاهرة اجتماعية باعتبار أن التحضر عملية تؤدي إلى تغير طبيعة البناء الاجتماعي، وهذا التغير يصحبه جملة من التغيرات الوظيفية في النظم والمعايير الاجتماعية المختلفة، هذه التغيرات الناتجة عن ظاهرة التحضر والتي صاحبها جملة من المشكلات الاجتماعية التي صعبت الحياة على الأفراد في الأوساط الحضرية؛ والتي من أهمها: التوسع الحضري، حركة المرور، تفكك المجتمع الحضري، التلوث.

الكلمات المفتاحية: التحضر، التغير الاجتماعي، المشكلات الحضرية.

مقدمة:

تعد بيئة المدينة من أكثر البيئات الجغرافية (المجالية) تغيرا وتختلف المدن عن بعضها البعض من حيث مقوماتها ومؤهلاتها وخصائصها الطبيعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، ولأن العيش في المدينة أصبح هدف يسعى إليه الكثير الشيء الذي زاد من ارتفاع الكثافة السكانية في المدن؛ مما يترتب عليه تحول في التركيب السكاني داخل المجتمع الحضري (المدينة) من خلال الهجرة الريفية، وما يصاحبه من تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية في علاقات الأفراد ببعضهم البعض، وتغير هاته العلاقات من علاقات متينة إلى علاقات ثانوية هاته الظواهر الاجتماعية التي أطلق عليها علماء الاجتماع اسم "ظاهرة التحضر".

فالتحضر يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قربت أو بعدت تترك آثارا واضحة على علاقات الأفراد والجماعات، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القصري والطوعي، كل ذلك يحدث نمطا جديدا من العلاقات والسلوكات والتصورات والذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها التي يتم اكتسابها بالتدرج، فظهورها عند الفرد المنتقل إلى المدينة أبطن من ظهورها عند من نشأ عليها منذ ولادته، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى إحداث حالة من الوجود الاجتماعي بشقيه المادي واللامادي والذي يتسم بتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه وهو معنى الحضرية حسب تصورات لويس ورت. (عبد السلام سليمة، 2017، ص28). وعليه فإن التحضر هو التغير البنائي الذي لا

يقتصر فقط على انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، ولكنه يتضمن أيضا تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم وقيمهم الاجتماعية. والمجتمع الجزائري لم يكن بمعزل عن هذه التحولات والتغيرات الثقافية والاجتماعية التي انعكست بصورة مباشرة على الأسرة الجزائرية باعتبارها اللبنة الأساسية والأولى في تكوين المجتمع، ولأنها الأكثر تأثرا بما يحدث حولها من تغيرات على الصعيد الاجتماعي. والاهتمام بدراسة التحضر ومشكلاته في الحياة الحضرية لمدينة المسيلة باعتبارها مجتمع محافظ منغلقة يرجع بالدرجة الأولى إلى تأثيره على البناء الاجتماعي للأسرة في الولاية بصفة خاصة والأسرة الجزائرية بصفة عامة، هذا الأخير الذي يؤثر في تغيير البنية الاجتماعية لها. ومن خلال ما سبق جاءت ورقتنا البحثية هذه كمحاولة للكشف عن مختلف مشكلات الحياة الحضرية والتحضر في المجتمع الحضري لمدينة المسيلة؛ من خلال تناول أهم هذه المشكلات: (التوسع أو التمدد الحضري، حركة المرور داخل المدينة، تلبية احتياجات الغذائية في المدينة، تفكك المجتمع الحضري، الإحلال الأخلاقي، التلوث)، وقبل الخوض في عرض أهم مشكلات التحضر بمدينة المسيلة لا يفوتنا أن نشير إلى بعض التفاصيل المهمة المتعلقة بالتحضر كظاهرة اجتماعية.

2- التحضر كظاهرة اجتماعية: التحضر عملية اجتماعية معقدة تنتج عن ارتفاع الكثافة السكانية، وهو تركيز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم، أو نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عبد العزيز بوودن، 2004، ص161). وتمتاز ظاهرة التحضر الاجتماعي بدناميتها التي تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي السريع. فعملية التحضر هي عملية اجتماعية أو عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر أما التمدن أو التحديث فهو إقتباس بعض النظم أو الأساليب أو التنظيمات الإدارية الأكثر تطورا ومن ثم فإن ظاهرة التحضر ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي.

والحضرية نمط من أنماط السلوك الهادف والمنضبط، وهي ظاهرة مستمرة تسود البناء الحضري وفق معايير، وهي نمط سلوكي خاص بسلوك المدينة، " وأهم سمة لها هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل" (مصطفى الخشاب، 1968، ص27) وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، بحيث أنها ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن حيث أننا نجد إنسان متحضر وسلوكه الكلي حضري يعيش في الريف ونجد آخر يعيش في المدينة وهو مع ذلك لا يزال قروي في تفكيره وطريقة وعيشته وفي سلوكه (محمد عاطف غيث، ب د، ص96). بالإضافة إلى أن المدينة المركز الرئيسي للنشاط الاقتصادي فإنها تعد قطب الجاذبية لجميع سكان المجتمع. فظاهرة التحضر تؤدي إلى تغير بنائي في المجتمع وهذا التغير يصحبه تغير وظيفي في النظم الاجتماعية المختلفة.

فالتحضر وجه من أوجه التغير الاجتماعي، حيث تتسم عملية التغير الاجتماعي بالاستمرارية وعدم الثبات فهي ليست مقصورة على وقت معين بل تتم في أي وقت طالما توافرت العوامل المنشطة للتغير. بحيث تعتمد النظرية التطورية في مجال التغير الاجتماعي على عنصرين أساسيين هما: البدائل النظرية ونظرية التخلف الثقافي وقد ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن 19 م، ومن ضمن ما جاء في هذه النظرية أن المجتمع بمكوناته وأنظمته الاجتماعية والثقافية يأخذ في النمو والارتقاء والتقدم حتى يصل إلى نقطة معينة ينحدر بعدها ويتدهور ويتلاشى، ويؤكد **بارسونز** في نظريته " النموذج التطوري " أن التطور والتجديد يتجاوز المجتمعات البدائية التي تتحكم فيها النظم القروية، وعلى أنقاض هذه المجتمعات قام المجتمع الحديث بفصل بعض العموميات التطورية ليس ليتوقف عن التطور بل ليستمر في هذا التطور من خلال عموميات أخرى، بحيث يؤكد **بارسونز** أن هناك عموميات تطورية أدت إلى ظهور المجتمع المستحدث وهي: اللغة والقراءة، الدين، التكنولوجيا، والمجال الاجتماعي للتغير يتمثل في البيئة والأشخاص والعلاقات الاجتماعية التي تقوم بينهم، ويتمثل في القيم والعادات الاجتماعية (فاروق مصطفى إسماعيل، 1990، ص81) وهذا ما ظهر في المجتمعات المتحضرة خاصة ما تعلق بالجانب القيمي للمجتمع.

3- المدينة كظاهرة اجتماعية حضرية: لقد اهتم المفكرين والعلماء بالمدينة من بداية الفكر الإنساني وإختلفت الآراء حول ظاهرة المدينة فمنهم من قال أنها من أعظم انجازات الإنسان، ومنهم من يرى أن المدينة تمثل إطارا للانحلال والفساد والجريمة والفقر على أساس أنها تتكون من أجناس بشرية متنوعة ونسق غير مألوف، لذا نجد انقسام دارسو ظاهرة التحضر في المدن إلى ثلاث اتجاهات:

فالإتجاه الأول يرى أن المدينة لها دور أساسي في ازدهار الحضارات القديمة فعلى سبيل المثال الحضارة المصرية القديمة. أما الإتجاه الثاني فيرى أن أسلوب الحياة في المدن يدعو إلى إقتراف المعاصي وارتكاب الجرائم. في حين يرى الإتجاه الثالث وهو إتجاه وسط بين الإتجاهين أن المدينة هي التي أدت إلى تطور الصناعات وأن الانحرافات قد ارتبطت بالحياة الحضرية وهي من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي ظهرت في كل مجتمع؛ أي مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافته وعاداته وتقاليده، وقيمه وأنماط سلوك الأفراد، (إلياس وطه

الحاج، 1990، ص133) وقد أدت ثورة الإعلام والاتصال التي شهدتها العالم مؤخرًا إلى تغييرات ثقافية وقيمية واجتماعية يزداد تأثيرها على كل المجتمعات وخاصة المجتمعات الحضرية" وعليه فالتغير هو كل تحول في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية، وتتسم المجتمعات المنفتحة على العالم بسرعة التغير الاجتماعي، أي أنه كلما كان انفتاح المجتمعات على العالم كان هناك تغير سريع وكلما كانت المجتمعات مغلقة ومنعزلة كان هناك بطء في التغير (محمد عمر الطنوبي، 1996، ص123)، ويمكن تصنيف التغير الاجتماعي وفق أسس أو معايير نذكر منها:

- تغير اجتماعي سريع هو الذي يتم على فترات زمنية صغيرة أو محدودة، وقد يكون التغير السريع نابع من ثورة المعلومات وعصر التكنولوجيا ويكون في المجتمعات المتقدمة والحضرية.
 - تغير اجتماعي بطيء: هو الذي يحدث في فترات زمنية متباعدة ونجد هذا في المجتمعات المغلقة أو شبه المنعزلة كما أن هذا التغير يجعل المجتمعات أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي.
 - التغير الرسمي: هو التغير المقصود أو الموجه أو المخطط من قبل الجهات الحكومية .
 - تغير لا رسمي: هو التغير الذي لا يعتمد أساسًا على أجهزة حكومية بل يعتمد على جهود الأفراد أو الجماعات أو المجتمع.
 - تغير اجتماعي إيجابي: يتسم هذا النوع من التغير بالإيجابية والتطور والتقدم، وهو ما تسعى إليه جميع الحكومات، إذ يساعد ذلك على تقدم المجتمعات وعدم التخلف عن ركب الحضارة وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية.
 - تغير اجتماعي سلبي: غالبًا ما يكون في شكل تفكك اجتماعي أو أمراض اجتماعية أخرى.
 - التغير من مجتمعات متجانسة إلى مجتمعات غير متجانسة: هو تغير المجتمع من مجتمع متماثل في العقائد والأنماط والطبقة الاجتماعية إلى مجتمع غير متجانس.
 - التغير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم: أي الانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع متطور أكثر تحضر.
- فالعصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع الذي ظهر في المجتمعات المتحضرة الأكثر تطورًا، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من أهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغييرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصًا ورخصًا وصغرًا وانتشارًا واستخدامًا، ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية (اللقاني محمد، 2001، ص55) الذي انعكس على طبيعة الحياة ومتطلبات الأفراد.

4- مشكلات الحياة الحضرية: مما لا شك فيه ان كل مدينة على سطح الأرض تختلف عن المدينة الأخرى اختلافا مميّزا فنجد هناك تمايز شديد في أنماط الحياة الحضرية والأشكال الطبيعية والتي يترتب عليها الصفة المميزة الأساسية للتغيرات الجغرافية مثل الزيادة في نسبة السكان وغيرها.

وهذا التجمع الحضري في مكان واحد يؤدي حتما إلى مشكلات تختلف هذه المشكلات من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة، وهذا راجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة والمؤثرة فيها، هي التي تحدد نوع المشكلات التي تسود بيئة معينة دون غيرها، وبناءً على هذا فإن خصوصية المجتمع الحضري تفرض بعض المشكلات نذكر منها: مشكلات موارد الغذاء والمياه وصعوبة التخلص من مخلفات السكان التي أصبحت تعاني منه جل المدن الجزائرية بصفة عامة وبصفة خاصة مدينة المسيلة التي تكثر فيها المشكلات الحياتية المرتبطة بالإسكان والتلّام الاجتماعي والصحة والأمن والغذاء والتعليم والترفيه والمياه والصرف الصحي وغيرها. وقد تزايدت هذه المشكلات بتزايد حجم المدينة والكثافة السكانية فيها وظهرت مشكلات جديدة لم تكن موجودة أو سائدة من قبل بالحجم التي هي عليه حاليا كالإسكان والأمن والتلوث وغيرها. (فتحي محمد أبو عيانة، 2007، ص292)

4-1- التوسع (التمدد) الحضري: نقصد بالتمدد أو التوسع الحضري أن المدينة تنمو وتتوسع نحو أطرافها، وتميل الكثافة السكانية بها إلى التناقص بالإبتعاد عن مركز المدينة؛ حيث ساعدت وسائل النقل الحديثة خاصة السيارة على إتساع المدن وتمددتها على حساب الأراضي الزراعية الجيدة كما حدث بمدينة المسيلة التي بدأت تتوسع بشكل طولي على مستوى الطريق الوطني رقم 60 في الاتجاهين ببناء العديد من العمارات السكنية؛ بغية القضاء على الأزمة السكنية، وكذا بعض المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لإحتياجات المدينة في شتى المجالات فالتوسع الحضري عملية عالمية النطاق تغير المشهد الاجتماعي والبيئي في كل مدينة من المدن. وعليه التوسع الحضري هو نتيجة من نتائج هجرة السكان من الريف إلى هاته الأوساط الحضرية، بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الحضري الطبيعي المتزايد. وأنماط التنمية الحضرية السريعة وغير المخططة ولا المستدامة تجعل المدينة السائرة في طريق النمو والتطور معرضة للكثير من المشكلات الاجتماعية وكذا الأخطار البيئية والصحية المستجدة، ومدينة المسيلة كغيرها من المدن الجزائرية تسعى إلى إعطاء نفس قوي في هذا المجال؛ بغية تحسين الظروف السكنية والقضاء نسبيا على أزمة السكن في الولاية، حيث تتضح مشكلات الإسكان في الوسط الحضري بمدينة المسيلة في الملامح الآتية:

- عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية والعجز في مواجهة أزمة الإسكان
- قيام العشوائيات الحضرية في مدينة المسيلة؛ نتيجة النمو الحضري المتسارع في العديد من أقاليم المدينة أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات العامة الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، كما ارتفعت معدلات الجريمة وتدهورت صحة البيئة في المساكن العشوائية وبيوت الصفيح والكرتون، مثل ما هو موجود في حي الجعافرة وحي المولحة.
- التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية في المسيلة، وطرق التدخل الرسمية في التنمية الحضرية بالمدينة وخاصة في توفير الخدمات العامة والبنية التحتية والمرافق الترفيهية والترويحية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدينة والنمو السكاني المتزايد. ومعدلات النمو الاقتصادي والتحويلات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر في المدينة، بالإضافة إلى التفاوتات الكبيرة في الدخل انعكس سلبيا في زيادة الفجوة بين الأفراد في المجتمعات الريفية والحضرية بمستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.

وفي الواقع تشكل المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعا هاما من حيث الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية كما أنها تكشف في ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري، ولاشك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الفقر أو الفقر الحضري، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله في مدينة المسيلة. وعليه فالمناطق المتخلفة هي منطقة سكنية تعاني من نقص شديد في الخدمات العامة والمرافق الضرورية وتتسم بالازدحام السكني الغير منظم والتكدس السكاني ونقص الخدمات وعدم التنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى أنها تفتقد إلى التسيير الحضري الفعال والرعاية الاجتماعية والصحية وتكثر بها الحرف اليدوية والصناعات البسيطة ولها سماتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفيزيائية المميزة لمدينة المسيلة.

4-2- مشكلة حركة المرور داخل المدينة: من المستحيل الفصل بين تخطيط الشوارع في المدينة ووسائل النقل داخلها لارتباط ذلك بالبناء أو الهيكل المجالي للمدينة والوظيفة الرئيسية للنقل الحضري؛ أي وسائل المواصلات داخل المدينة، وهي ربط كل منطقة بالأخرى من مناطق المدينة ليتمكن الأفراد بما فيهم التجار وبضائعهم من التنقل من مكان إلى آخر بأكبر درجة من الأمان والسرعة وبأقل تكلفة لاسيما وأنة من المعروف أن مشروعات التخطيط النوعي تصطدم غالبا بمشاكل النقل.

هذا وبالرغم من أن مخطط الوسط الحضري يتناول بالدراسة خطوط النقل الثقيلة ومواقعها ونهاياتها فإن مشكلته الكبرى تنحصر في الشوارع واستخداماتها فهو مطالب غالبا بالنظر لحل مشاكل الإزدحام و الاختناق وغيرها.

لقد أصبح التزايد في حجم حركة المرور داخل المدينة من المشكلات الرئيسية التي تواجهها مدينة المسيلة؛ حيث تتضح هذه المشكلة خاصة في مركز المدينة أين تتعدد مظاهر هذه المشكلة في التزاحم الكبير داخل شوارع المدينة، وما يخلفه ذلك الإزدحام من فوضى وضوضاء وتلوث، بالإضافة إلى كل ذلك إهتراء أغلب الطرقات جراء الأشغال الغير مخططة وعدم تعبيد هذه الطرقات بعد الأشغال. وهنا يمكننا القول أن هناك حد لحركة المرور التي تستطيع المدينة أن تتحملها؛ وفي داخل هذه الحدود يمكن أن تكون المدينة بيئة متحضرة خالية من الفوضى والضوضاء والتلوث (تلوث الهواء، التلوث السمعي...) وإذا زادت حركة المرور عن تلك الحدود تبدأ المدينة في فقدان بعض من مقوماتها الحضرية، كما ذكر " بوكنان" في كتابه "Traffic in Towns" (فتحي محمد أبو عيانة، المرجع نفسه، ص297)

4-3- مشكلة تلبية الاحتياجات الغذائية في المدينة: لقد أدى التطور الحديث في وسائل الاعلام والاتصال ووسائل النقل إلى حصول المدن على احتياجاتها الغذائية من مختلف الأماكن البعيدة في العالم دون عناء أو مشقة خاصة في المدن المتطورة والمتقدمة، غير أنه يصعب على المدن السائرة في طريق النمو والمتخلفة تحقيق ذلك؛ لمحدودية إمكانياتها ومواردها الاقتصادية من أجل تحقيق وتغطية المستوى الغذائي لكامل سكانها.

وتعد مشكلة توفير المياه من بين أهم المشكلات الأساسية التي تعاني منها المدن، كما هو حاصل في مدينة المسيلة حيث تعاني الولاية من مشكلة نقص المياه الذي يرتبط أساسا بالجفاف وقلة تساقط الأمطار في فصل الشتاء، بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكان الولاية وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وتزايد الطلب على استهلاك المياه بشكل كبير، فترجع الأسباب الحقيقية وراء نقص المياه، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى؛ فبعض هذه الأسباب تنتج عن الأفعال البشرية نتيجة عدم المحافظة على هذه الثروة الحيوية، وبعضها تنتج عن أسباب طبيعية خارجة عن تدخل الإنسان كما ذكرنا سابقا؛ قلة تساقط الأمطار، وفيما يأتي نعرض بعض أهم أسباب نقص المياه حول العالم:

- **الاستهلاك المفرط (التبذير) للمياه:** يؤدي ارتفاع عدد الأفراد في التجمعات السكانية الحضرية في المدن إلى استهلاك كميات كبيرة للمياه، وخاصة الأفراد الذين يقطنون في مناطق وأقاليم تنعم بوفرة المياه العذبة، في حين عدم توافر المياه العذبة في مناطق وأقاليم أخرى من نفس المدينة أو الولاية.

- **الجفاف وقلة مصادر المياه:** إن بعض المناطق حول العالم تعاني من عدم وجود مصادر قريبة للمياه العذبة، أو تساقط أمطار بمقدار كافي، وتوجد هذه المشكلة بشكل كبير وأساسي في المناطق الشبه صحراوية والمناطق الصحراوية أو المعرضة للتصحّر.

- **تلوث المياه:** وهي إحدى المشاكل الخطيرة التي تسبب تدمير معظم مصادر المياه العذبة حول العالم، وذلك بسبب تلوثها بالنفط، أو المواد الكيميائية، سواء الناتجة من التصنع أو الاستهلاك المفرط من طرف الأفراد، أو نتيجة وجود تسريب في شبكات الصرف الصحي، أو عدم وجود هذه الشبكات أصلا. وعلى سبيل المثال في ولاية المسيلة توجد ثروة هيدروغرافية هائلة؛ غير أن التخطيط الاستراتيجي في التسيير والاستغلال المنطقي لها أهدر بسبب إستغلالها في بناء المنطقة الصناعية الحالية عليها. وبالتالي لم تستغل هذه الثروة المائية الهائلة، مما أدى إلى تلوثها.

4-4- مشكلة تفكك المجتمع الحضري: تعتبر الأسرة نظام اجتماعي متكامل ومتساند وظيفيا مع باقي أنظمة المجتمع الأخرى التعليمية والاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، كما أنها الوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الطفل ويتلقى المبادئ والقيم الاجتماعية التي توجه سلوكه في المجتمع "ففي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولا دروس الحياة الاجتماعية" (عبد الحميد عطية، بدون سنة، ص93) ولكن الملاحظ اليوم هو أن معظم الأسر وبصفة عامة أصبحت تعرف العديد من المشاكل نتيجة للتطور والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات، إذ يعتبر التفكك الأسري أحد أهم المشاكل التي تعاني منها جميع المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري، وربما هذا راجع إلى ما يعرفه هذا الأخير من تغير اجتماعي وثقافي سريع، فقد أدى هذا التغير إلى إختلال في البناء والوظيفة وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك داخل العديد من الأسر "فالمعلوم أن الأسرة التي كانت تعتمد في تكاملها على تحديد واضح للأدوار وذلك في ظل نسق قيمي معين تتفكك إذا ما حدث تعديل جوهري في هذه الأدوار ويكون ذلك نتيجة اختلاف الأبعاد والمسؤوليات وتغير النسق القيمي" (محمد عاطف غيث، بدون سنة، ص153)، كما أن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين أفراد المجتمع، ويرى بعض الأخصائيين الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمع الحضري يؤدي حتما إلى تدني وضعف الضبط الاجتماعي، فتقل سلطة المجتمع على أفرادها، ويصبح الفرد داخل المجتمع الحضري لا يأبه ولا يراعي العادات والتقاليد والأعراف المتعارف عليها في هذه الأوساط الحضرية بالإضافة إلى أنه لا يأبه لإعتبار الآخرين بمختلف الأجناس والأعمار؛ كما أن لتراجع السلطة الأبوية وتفكك الأسرة الحضرية التي تؤدي إلى التشرّد والانحلال، وضعف في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في نفس الحي ونفس العمارة (علاقات الجيرة) وتراجع قيمة العلاقات القرابية، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصالات والمعلومات والتغير المتسارع جعلت المعرفة هي المحور الذي تدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية، (محمد عبد الفتاح محمد، ب د، ص 125) الذي

أدى إلى تراجع دور المؤسسات الاجتماعية، خاصة منها الأسرة والمدرسة والجامعة بالمدن الحضرية في تنشئة الأبناء وتوعية الشباب؛ مما يؤدي حتما إلى ظهور العديد من المشكلات المختلفة وكعلى سبيل المثال انتشار المبيقات والبغاء وشرب الخمر والمخدرات وغيرها (أحمد رشوان، 1997، ص153)

ويمكن الإشارة هنا إلى التغير الثقافي الحاصل في مدينة المسيلة، وانتشار التعليم وخروج المرأة المسيلية إلى العمل فالمجتمع المسيلي قد تحول من حالة إلى أخرى، وعليه فقد تغير النسق القيمي لبناء الأسرة المسيلية ووظيفتها أيضا، كما أن دور المرأة فيها قد تغير مقارنة مع دورها في الماضي ففي سنوات مضت كان دور المرأة يقتصر على تسيير شؤون المنزل وتربية الأولاد التي تعد أخطر المراحل العمرية هي السنوات الأولى من حياة الطفل في تكوين وبناء شخصيته وتحديد ملامحها الرئيسية، والبيت يعتبر المجال الحيوي الرئيسي للتربية فالأطفال يولدون بأذهان صافية وخالية من المعارف والمثل العليا، ومسؤولية الآباء حسن تربيتهم منذ نعومة أظفارهم على المبادئ الاجتماعية والسجايا الحميدة والفضائل النبيلة، وأنماط السلوكيات المحببة مثل آداب السلام وآداب الجلوس وآداب الاستئذان والحديث والمزاح والأكل والحشمة في اللبس وإلى غير ذلك وتعليم الطفل المحبة والتعاطف والتراحم والميل نحو أفراد الأسرة ونحو الآخرين وإشباع حاجات الطفل مثل حاجته إلى الأمن والطمأنينة والحب والتقدير وحاجته إلى اللعب والمرح وحاجته إلى الرعاية الودية والتعبير بالرأي بحرية وإلى غير ذلك، وخلاصة القول هنا أن التفكك في الأسرة المسيلية بدأت بذوره تظهر في المجتمع الحضري المسيلي جراء تخليه عن عاداته وتقاليده وثقافته الأصيلة وتشبعه بالثقافات الدخيلة؛ مما يؤثر سلبا على الأبناء وعلى وحدة الأسرة والصراعات داخل الأسرة واختلال الوظائف الأسرية، وبالتالي الأولاد يفكرون بالخلاص من المنزل ومن هذا المناخ المتوتر الحاد والمشحون بالمشاكل اليومية ويعززون علاقتهم بأصدقائهم من نفس الشريحة العمرية وقد يكون هذا بداية الانحراف السلوكي، حيث ينقاد الأبناء إلى رفاق السوء ومن ثم إلى طريق الرذيلة المدمرة وخبائث الأخلاق والسلوك المنحرف الخاطيء.

4-5- مشكلة الانحلال الأخلاقي: تعتبر ظاهرة الانحلال الأخلاقي ظاهرة خطيرة جدا وخاصة في السنوات الأخيرة وتكمن خطورتها في انها تلقي بظلالها على كل الأفراد وعلى المجتمع وعلى المدينة بصفة خاصة والدولة بصفة عامة. فالانحلال والفساد الأخلاقي هو ببساطة فقدان بعض الأفراد الشباب والشابات جوهر القيم والمبادئ الاخلاقية الاسلامية وقيامهم بكل ما يتنافى مع الآداب العامة والإسلامية خاصة.

وهذه الظاهرة بعيدة كل البعد عن مجتمعاتنا، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأت تظهر هذه الظواهر اللاأخلاقية في المجتمع الحضري لمدينة المسيلة غير ان أغلب هؤلاء الأفراد هم أغراب عن الولاية يأتون من تجمعات حضرية وشبه حضرية ويكون مركز المدينة محطة لقاء بين هؤلاء، لأن الأخلاق هي جزء أساسي وجوهري في حياة الشعوب، فعند تدهور هذه المبادئ الأخلاقية عند الشعوب سيؤدي حتما إلى فساد الأمم وزوال بريقها وألقها وأسباب قوتها وعزها، فالفساد يبدأ من الفرد الذي هو عضو في أسرة، وبالسكوت عنه يسري في الأسر وينتشر كالداء في الهواء، ويلحق البلاء بأفراد الأسرة ثم المجتمع، وتلحقهم الفوضى في كل مكان. وفي الغالب تعود الأسباب الحقيقية للتدهور الأخلاقي والانحطاط السلوكي الذي لم ينتج عن فراغ، بل له العديد من الأسباب المختلفة والمتنوعة والتي من بينها:

- التطور التكنولوجي الحديث الذي خلق للشباب (الذكور، الإناث) متاهات كثيرة، بحيث كلما تعمق فيها شابنا يضيعون كالشبكة العنكبوتية العالم المليء بالمغريات والمتاهات، وبالأخص مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها.

- غياب قانون الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، بالإضافة إلى تقاوم مظاهر التفكك الأسرية في المجتمع الحضري للمدينة؛ الشيء الذي زاد في تقاوم مثل هذه المظاهر والظواهر.

- سوء التربية الأسرية للأبناء فالتربية التي تتبع من ديننا الحنيف. مثل البراعم الصغيرة يلزمها الهداية والعناية منذ نعومة أظفارهم وتطوير مفهوم القيم الاسلامية بما يتناسب مع أعمارهم. كما تتمثل في ابتعادنا عن رسالتنا وأصالتنا وتقاليدينا وثقافتنا وانسلاخنا من ديننا الذي كان يصنع الإنسان المحترم المتمسح بالأخلاق والتربية، وإهمالنا لجانب الموروث من الأصالة.

4-6- مشكلة التلوث: لقد أصبحت مشكلة التلوث من أخطر المشكلات التي تواجهها المدينة؛ حيث تزايد الإحساس بالمشكلة في العقود الأخيرة وبدأت الكثير من الدراسات والبحوث عن مشكلة التلوث؛ حيث أثبتت بعض الدراسات أن التلوث يصل أقصاه عندما يكون الهواء ساكنا ويسود به الضباب وعلى سبيل المثال أن السيارات تدفع بنحو 7.5 مليون طن من أول أكسيد الكربون سنويا في أجواء بريطانيا سنة 1975 حيث أن تلوث الهواء يؤثر على الأبنية والنافورات والتماثيل ويؤثر على نمو النباتات والأشجار والمجاري المسطحات المائية وغيرها. (فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص297) وما زاد تلوث مدينة المسيلة وجود مجموعة من المصانع التي تتخلص من نفاياتها في الوديان مثل مصنع الألمنيوم سابقا.

أ- تلوث هواء المدينة: لقد بدأت المدن تعاني من تلوث الهواء؛ وذلك مع نمو الزيادة السكانية والصناعة وما ترتب عليها من نفايات خاصة الغازات الحمضية التي تحتوي على غاز ثاني أكسيد الكبريت وكلوريد الهيدروجين، بالإضافة إلى الأتربة

التي تحتوي على تراب المعادن وغيرها، فقد شهدت مدينة المسيلة في الآونة الأخيرة إقامة العديد من المصانع؛ فقد أصبحت الصناعة في الوقت الحاضر تستخدم أكبر كمية من المواد الخام وبالتالي إتساع مصادر التلوث؛ إذ أصبح الهواء يحتوي على مشتقات من جميع أنواع المواد الخام المستخدمة في الصناعة الحديثة (على سبيل المثال مصنع الإسمنت بحمام الضلعة) ويظهر هذا التلوث الهوائي في شكل غازات وأتربة ناعمة وغيرها؛ مما تؤدي وتسبب أعراضاً مرضية للسكان المدينة هذا من جهة، ومن جهة ثانية الدخان الذي تفرزه عوادم السيارات والحرائق والردم التقني للنفايات هي أخطر ما يهدد الهواء ويساهم بشكل كبير في تلوثه، وذلك لضمان الاستمرارية والعيش بسلام في ظروف صحية جيدة يجب المحافظة على الهواء والتقليل من ملوثاته.

ولعل من بين الآثار المترتبة على تلوث الهواء إن زيادة نسبة الغازات السامة في الهواء تؤدي إلى أمراض في الجهاز التنفسي وتؤدي إلى سرطان الرئتين في الجهاز التنفسي والربو وأمراض العين، كما يؤثر تلوث الهواء في النباتات بشكل ملحوظ، حيث يتلف النباتات ويؤثر في نموها ويغير من لونها، بالإضافة أنه يؤثر أيضاً على الثروة الحيوانية؛ مما يؤدي إلى نقص في النمو وإلى موتها، كما يساهم تلوث الهواء في تآكل المباني وتشققها والتقصير من عمرها الزمني الافتراضي.

ب- مخلفات المدينة (القمامة): اعتمد الإنسان منذ القدم على تحويل المواد من حالتها الطبيعية إلى حالتها الاصطناعية بحيث تمكنه من الاستفادة من هذه الموارد في تلبية مقتضياته الحياتية لكن هناك من العناصر من لا يسهه هذا التحول فيبقى زائداً عن الحاجة ويكون بذلك دون أهمية فيرمي إما على صفته الطبيعية أو على صفة أخرى ناتجة عن تفاعله مع ظروف معينة.

فالتلوث هو تغيرات تؤدي إلى إحداث خلل في البيئة؛ مما يسبب أضراراً للإنسان وباقي الكائنات الحية، وهذه التغيرات قد تحدث بفعل عوامل طبيعية أو بفعل الإنسان، وغالباً ما يكون الإنسان هو المصدر الأساسي للتلوث. فالنفايات الحضرية ظاهرة تفاقمت بسبب تركيز السكان بالمناطق الساحلية، حيث توجد أكبر المراكز الحضرية والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى النقائص المسجلة في البنى التحتية الموجودة الغير كافية والغير قادرة على مواجهة التسيير البيئي للنفايات. فالنفايات هي تلك البقايا المنزلية من فضلات الطعام والتنظيف المنزلي، تنظيف الشوارع وغيرها من الموارد التي تلوث البيئة والتي يجب التخلص بطرق ووسائل حديثة من أجل المحافظة على البيئة وكذا صحة الناس ومن بين هاته النفايات مايلي:

1- القاذورات المنزلية: وهي الفضلات التي تطرحها المنازل والتي تنتج عن تحضير الأغذية وتنظيف المنزل والنشاطات المنزلية الأخرى.

2- النفايات الكبيرة: وهي كل الأشياء التي تستعمل في المنزل كالأثاث، نظراً لحجمها الكبير يتعذر جمعها بواسطة الوسائل العادية.

3- النفايات الناتجة عن التنظيف: ونقصد بها النفايات الخاصة بتنظيف الطرق العمومية، الحدائق، الأسواق، الحظائر والمخابر وأخرى ناتجة عن أعمال الحفر والهدم.

4- النفايات الصناعية: تشمل النفايات الصناعية جميع المخلفات السامة المتمثلة في المواد القابلة للاشتعال، أو القابلة للتفاعل الناتجة عن فضلات المؤسسات الصناعية وغيرها، الصناعات التي تساهم في ظاهرة النفايات الصناعية تشمل: صناعة الورق، الجلود، النسيج، الأخشاب والأثاث بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات التجارية الصغيرة مثل معامل البخار ومعامل تلميع الصور وورشات إصلاح السيارات.

5- النفايات الخاصة: وهي نفايات المواد المستخدمة للتشخيص أو للعناية بالمرضى داخل المرفق الصحي أو خارجه وفي حالة تلوثها بدم وسوائل جسم المريض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفي حالة كان المريض مصاب بمرض معدٍ أو غير مصاب ويراد التخلص منها وترمي كالنفايات تعتبر من ضمن المخلفات الطبية الخطرة يجب التخلص منها بالطرق السليمة والصحية عن طريق المحارق والأفران والتعقيم وغيرها، باستثناء الأطعمة والأوراق التي يستهلكها المرضى خلال فترات العناية بهم.

ج- التخلص من النفايات الفضلات: تعاني المدينة من مشكلة التخلص من مخلفاتها بطريقة سليمة وصحية؛ ذلك لأن لها نتائج سيئة على صحة السكان وحياة المدينة، حيث تلجأ بعض المدن إلى تجميع مخلفاتها وصرفها أو تحويل جزء منها إلى أسمدة عضوية للاستفادة منها في الزراعة وغيرها، ومن بين طرق التخلص من النفايات (الفضلات) مايلي:

1- حرق (الترميد) النفايات: حرق أو ترميد النفايات هي تقنية التخلص من النفايات عن طريق حرق المركبات العضوية وغيرها من المواد، تدعى عملية الحرق والطرق الأخرى للتخلص من النفايات باستخدام درجة حرارة عالية بالمعالجة الحرارية. تتضمن عملية حرق النفايات تحويل النفايات إلى رماد يوجه إلى أسفل المدخنة أما الغازات المنطلقة والحرارة يتم الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية، وبعد تدوير الغازات المنطلقة لإنتاج الطاقة الكهربائية يتم طرحها في الهواء بعد تنقيتها من المواد الملوثة. (<http://www.startimes.com>)

2- دفن النفايات: من بين طرق التخلص من النفايات الصلبة طرحها في مدافن، أو حفر يتم تجهيزها لهذا الغرض، إذ تبطن الحفر بالطين والبلاستيك لضمان عدم وصول السوائل التي ترشح من النفايات إلى التربة، وتجمع المواد الراشحة وتعالج بمواد كيميائية حتى لا تلوث مصادر المياه، أما الغازات الناتجة عن تحلل النفايات مثل الميثان، وثنائي أكسيد الكربون فيتم إطلاقها في الغلاف الجوي عند امتلاء هذه الحفر تغطي بطبقة من التربة والطين لمنع وصول مياه الأمطار إليها، ويمكن الاستفادة من المنطقة باستخدامها كمناطق للتنزه أو كمناطق للترفيه.

3- تحويل (إعادة التدوير): حيث يتم إعادة استخدام المخلفات لإنتاج مواد جديدة، ومن مميزات هذه الطريقة أنها تقلل من الحاجة إلى موارد جديدة، كما أن الطاقة اللازمة لإعادة تدوير المواد تكون أقل من الطاقة اللازمة لإنتاج منتج باستخدام مواد جديدة، والأهم من ذلك كله أن إعادة التدوير تقلل من كمية النفايات التي تتطلب التخلص منها بالحرق، أو الدفن ومن أهم المواد التي يمكن إعادة تدويرها: المعادن، والزجاج، والورق، والبلاستيك.

4- تحويل النفايات إلى أسمدة عضوية: تعتمد هذه الطريقة على تجميع بقايا فضلات المطبخ، وتركها مكشوفة لتبدأ البكتيريا الهوائية، والحشرات، والديدان، والفطريات بتحليل المواد العضوية فيها، مع الحرص على تقليب الفضلات بين فترة وأخرى للسماح للأكسجين بالتدخل بين الفضلات حتى لا تلجأ البكتيريا للتحلل اللاهوائي الذي ينتج غاز الميثان، وغازات أخرى تسبب رائحة غير محببة. عند انتهاء عملية التحلل تتحول الفضلات إلى سماد حيوي يسمى أحياناً الذهب الأسود ويمكن خلطه بالتربة، أو وضعه حول النباتات. (<http://www.startimes.com>)

5- خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التحضر كوجه من أوجه التغير الذي أصبح مسألة لا جدال فيها؛ أي أنه أمر محتوم في المجتمع الحديث، وأن التحدي الذي سوف يواجه المجتمع الحضري في المدينة يكاد ينحصر في كيفية إدارة هذه التحولات والتغيرات بحكمة وعقلانية؛ حتى يمكن تحقيق أفضل الظروف الممكنة للتكوينات والتجمعات الحضرية الجديدة والسكان في المدينة؛ إذ يتعين إعداد الأفراد للتكيف مع هذه الأوضاع والظروف المصاحبة لعملية التحضر وما تصاحبه من مشكلات في الحياة الحضرية، إذ أدى ارتفاع الكثافة السكانية في الأوساط الحضرية إلى ارتفاع نسبة التلوث بجميع أنواعه (التلوث الجوي، التلوث البيئي، التلوث السمعي، التلوث البصري) وظهور عدة أمراض بسبب هذا التلوث، بالإضافة إلى سوء حالة السكنات وعدم كفاية الخدمات العامة وسوء وتدهور حالة شبكات الطرق في المدينة، كما ترتب عن تغير طبيعة العلاقات التي تربط بين الأفراد إلى ضعف العلاقات الأسرية بين أفراد نفس الأسرة، وظهور أنماط جديدة للعلاقات تتميز باللاشخصية والنفعية، كما أدى غياب الضبط الاجتماعي التقليدي إلى ظهور أنواع جديدة من المشكلات التي تحدث في الغالب بين الأفراد نتيجة احتكاكهم ببعضهم البعض، فعلى سبيل المثال: الاختلاف في الآراء يؤدي إلى مشكلات انحراف أو مشكلات التفكك الاجتماعي، كانتشار الجريمة والمشكلات الأخلاقية وغيرها التي لا يمكن حصرها في فكرة واحدة؛ لأن التحضر المرتبط بالتغير في طبيعة الحياة المادية قد طغت على الجانب اللامادي في الحياة الاجتماعية؛ مما أدى إلى تغير الجانب القيمي أو القيم الاجتماعية التي ترتب عنها الكثير.

- قائمة المراجع:

- 01- بوودن عبد العزيز: التحضر في الجزائر "العوامل، المراحل، الخصائص، الانعكاسات"، مقال الباحث الاجتماعي، العدد 5، 2004.
- 02- الخشاب مصطفى: علم الاجتماع، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968.
- 03- غيث محمد عاطف: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون ذكر السنة.
- 04- بوذراع أحمد: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن "دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري"، منشورات الجامعة، باتنة، 1997.
- 05- فاروق مصطفى إسماعيل: التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد، 1990.
- 06- إلياس طه الحاج: المناهج بين الثوابت والمتغيرات، مكتبة الأقصى، عمان، 1990.
- 07- الطنوبي محمد عمر: التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1996.
- 08- اللقاني محمد: مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، 2001.
- 09- محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية "أسس نظرية ونماذج تطبيقية"، ط1، مصر دون سنة.
- 10- رشوان أحمد: مشكلات المدينة، دون ذكر دار النشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 11- نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.startimes.com/?t=32200979> يو 29.07.2018 الساعة 18.23.